بناء المسار وإزالة حواجز
استكشاف نظري لآليات تمكين أصحاب الحقوق
في ممارسة الخدمة الاجتماعية

د. عبدالرزاق محمد قريرة مسعود د. عبدالمنعم محمود الغدامسي

قسم الخدمة الاجتماعية كلية الآداب واللغات
جامعة طرابلس

ملخص

هدفت الورقة الحالية الى دراسة كشفية لمبادئ وعمليات آليات تمكين اصحاب الحقوق فيما يتعلق بالمستفيدين من خدمات مؤسسات الخدمة الاجتماعية. ولتحقيق ذلك اعتمدت الورقة على مراجعة لعدد من المعارف في الخدمة الاجتماعية المتعلقة بدراسة التمكين باعتباره هدف وعملية. وتكمن الاهمية في خلق الروابط وتعزيز العلاقات الانسانية بدلًا من خلق حواجز بنيوية سواء مؤسسية أو مجتمعية ومناقشة آليات تمكين اصحاب الحقوق في مجال الخدمة الاجتماعية. والأمل هو أن تحفز هذه الورقة البدء في دراسات حول مفاهيم نظريات وعمليات التمكين كمنهج في ممارسة الخدمة الاجتماعية. واستكشفت الورقة مفهوم التمكين في سياق شخصي واجتماعي يكون فيه عمليات مثل منظور القوة والتفكير النقدي وتطوير الوعي بالحقوق أمر بالغ الاهمية في فهم وممارسة آليات التمكين. واكدت الورقة الحالية على أن ممارسات الاخصائي الاجتماعي لابد ان توجه نحو تمكين الحقوق للمستفيدين.

الكلمات الدالة: عمليات التمكين، التمكين الشخصي، تطوير الوعي، منظور القوة، الاقصاء.

"Building the Pathway and Removing Barriers: An Exploratory Study of Mechanisms for Empowering Rights Holders in Social Work Practice"

Abstract

This article explores the principles and processes that empower rights holders within social work practice, with a particular focus on the beneficiaries from the social services organizations. It reviews key social work concepts related to empowerment, examining it

both as a goal and as a process. The article underscores the importance of fostering connections and strengthening human relationships, rather than creating structural barriers—whether institutional or societal. It discusses various mechanisms that can be used to empower rights holders in social work. The hope is to inspire further studies on the concepts, theories, and processes of empowerment as a vital approach in social work practice. The exploration covers empowerment in both personal and social contexts, emphasizing the significance of perspectives on power, critical thinking, and the awareness of rights in understanding and implementing empowerment mechanisms. The article concludes by stressing that social workers should prioritize practices that empower the rights .of their beneficiaries

Keywords: empowerment processes, personal empowerment, developing awareness, power perspective, exclusion.

مقدمة

المهمة الرئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعية: هي ضمان رفاهية الفرد والدعوة إلى التغيير الاجتماعي. الا انه في السياق المحلي للمهنة ما زالت الممارسة التقليدية الأحادية هي السائدة بسبب التحديات المفروضة على الأخصائيين الاجتماعيين بحيث تكون الممارسات موجهة نحو السيطرة والتنفيذ المفوضيتان من خلال فرض حلول قانونية وإدارية. وتم تعزيز هذه الجانب الاحادي من خلال المساعدة التقليدية فتم تشخيص وتصنيف المشكلات بطريقة تؤكد على القصور الشخصي أو الخلل الوظيفي، ويُنظر إلى المستفيد على أنه وحده الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن الوضع الذي وصل اليه. بدلاً من التحليل السببي للظروف البيئية وللعلاقات الاجتماعية ومعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي يواجهها المستفيدون من الخدمة وكشف التناقضات بين كيف يجب أن تكون الأشياء وكيف تسير الأمور في الواقع وفقًا للممارسة من منظور التمكين، التي غالبًا ما تكون هذه التحديات متجذرة في أوجه الحرمان البنائي- وأوجه عدم المساواة المجتمعية الراسخة والمرتبطة بعوامل مثل الانتماء والخلفية الاجتماعية والاقتصادية - والتي تحد من الوصول إلى الموارد وتنتهك بشكل أساسي حقوق المستفيد.

مفهوم التمكين برز كنهج فاعل للتعامل مع التفاوتات البنائية. وذلك من خلال تزويد الأفراد والمجتمعات المحلية بالمعرفة والموارد والمناصرة للمطالبة بحقوقهم والتصدي للحواجز والدعوة إلى التغيير الاجتماعي (Nelson, Price and Zubrzycki, 2014). فهذا النهج تجاوز التفسير الضيق للحقوق، ويعترف بالأهمية الأساسية لحقوق المستفيد مثل المشاركة في عمليات صنع القرار وتفعيل الارادة

الشخصية. ومن ناحية أخرى، لا يمكن اعتبار كل حق يطالب به فرد أو جماعة حقًا، مثل الحق في حمل السلاح الذي قد تطالب به بعض الجماعات أو الأفراد (Ife, 2008) وقد يكون حقاً أحياناً.

في ممارسة الخدمة الاجتماعية المعاصرة، يظل تمكين أصحاب الحقوق - أولئك الأفراد والمجموعات الذين يحق لهم التمتع بحقوق وحماية- هدفًا أساسيًا في الممارسة المهنية. ومع ذلك، فإن تحقيق التمكين الحقيقي يتطلب نهجًا مزدوجًا: بناء مسارات تسهل الوصول إلى الموارد والفرص، وإزالة الحواجز البنيوية التي تديم عدم المساواة وتعيق التغيير.

في الورقة الحالية يعد التمكين مبدأ أساسيًا ونهجًا عمليًا في ممارسة الخدمة الاجتماعية الذي يمكّن الأفراد والجماعات والمجتمعات من تأكيد حقوقهم والتغلب على الحواجز والعمل نحو التغيير الاجتماعي الإيجابي. تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف نظري لآليات تمكين الحقوق، وتقدم تحليلاً شاملاً لكيفية تمكين الأخصائيين الاجتماعيين أصحاب الحقوق بفعالية في السياق المعقد للخدمات الاجتماعية. ولتأكيد ذلك، تبحث الورقة الحالية في العمليات والقيم المحورية والأساليب الأساسية، من خلال استكشاف كيف يمكن للأخصائيين الاجتماعيين تسهيل مشاركة المستفيدين في التمكن من حقوقهم، والتعامل مع الاختلالات في موازين القوة داخل نسق المؤسسات الاجتماعية، وذلك باستكشاف كيف تقوم مبادئ وعمليات التمكين المختلفة بإرشاد واستكمال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

وأخيراً، فأساس الورقة الحالية هو تمكين المستفيدين من المطالبة بحقوقهم وتحقيق تحول إيجابي قي تقديم الخدمات بمؤسسات الخدمة الاجتماعية.

منهجية الورقة

استخدمت الورقة الحالية منهجية تم اختيار مجموعة من المقالات العلمية والأوراق البحثية ونصوص الخدمة الاجتماعية المنشورة بدقة لضمان استكشاف متعمق لموضوع الورقة الحالية. وأعطت عملية الاختيار هذه الأولوية لمصادر عالية الجودة وفرت أطرا نظرية قوية وتطبيقات لمبادئ وعمليات تمكين اصحاب الحقوق والذين تم حصرهم في المستفيدين من خدمات مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

الورقة الحالية اشتملت على سرد منطقي للمعلومات كالتالي: عرض لإطار التمكين: بناء على إطار الحقوق، تناول المفهوم المتعدد المستويات للتمكين في سياق الخدمة الاجتماعية. ومن خلال العرض تم استكشاف إطار التمكين الشخصي والاجتماعي الذي يستخدم الحقوق كمبادئ توجيهية لآليات تمكين الحقوق للمستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف المراحل المختلفة لعملية التمكين، بما في ذلك تعزيز الوعي النقدي، وتطوير مهارات التفكير النقدي ومنظور القوة ومواجهة الاضطهاد، وتمكين كل من التغيير الشخصي والاجتماعي. وكذلك تم تناول العلاقة بين التمكين والتغيير الاجتماعي. من خلال تسليط الضوء على كيفية تمكين المستفيدين من تحديد حقوقهم والمطالبة بها وحمايتها كمنهج محوري للتمكين.

مفهوم التمكين

اعتبر مفهوم التمكين محوريًا عند تحليل الحقوق ضمن ممارسة الخدمة الاجتماعية (Ife, 2022; Lundy, 2011) سواء في حالة اعتبار التمكين كعملية أو كطريقة تدخل أو كفلسفة توجيهية، فالتمكين يتمحور بشكل أساسي حول البناء على نقاط قوة الفرد وتعزيز وتدعيم العمليات التي تتوفر على احتمالية إحداث تغيير في حياة الأفراد ومجتمعهم المحلي (Rivest and Moreau, 2015). وقد عّرف Breton (1994) التمكين بأنه محصلة كلية لعملية المشاركة من اجل رفع الوعي وتزويد الأفراد بالمهارات وصولا الى توزيع أكثر إنصافا للقوة والموارد. وهذا يعكس فكرة قوية تتمثل في تمكين المستفيدين من المطالبة بقوة مشروعة لتحسين ظروفهم الحياتية. وقد حددت Solomon (1976) الهدف النهائي من التمكين وهو تحسين الظروف الحياتية للأفراد وإحداث تغيير اجتماعي. وبذلك يصبح هدفًا وعملية رئيسية في الممارسات القائمة على الحقوق. وربط Breton (1994) التمكين بالعيوب البنائية، وبذلك، يمكن أن يساهم التمكين، سواء كان هدفًا أو عمليةً، في مكافحة الحرمان البنيوي. فالتمكين كهدف وعملية يُمكن الأخصائي الاجتماعي مساعدة المستفيدين على التغلب على المساوئ الخدمية البنيوية والمطالبة بحقوقهم.

والتمكين كما اقترح Thompson (2002) يتعلق بدعم الأفراد في السيطرة بشكل أكبر على حياتهم وبيئاتهم. وهذا التحول في التركيز يُمكن المستفيدين من إحداث تغيير إيجابي وتحقيق أقصى قدر من الرضا عن الخدمات المقدمة لهم. وأكدت Lundy كذلك على أن التمكين لا يهدف فقط إلى تعزيز التغيير الفردي، ولكن أيضا التغيير الاجتماعي الأوسع (2011).

ومما ذكر يتضح بأنه هناك العديد من المفاهيم للتمكين، إلا أن كل منها يتضمن الاعتراف بنقاط القوة لدى المستفيدين، وتحفيز التغيير بناءً على نقاط القوة هذه، والنظر إلى الاخصائي الاجتماعي كمتعاون متساوٍ مع المستفيد في إحداث التغيير، وتجنب النموذج الطبي/التشخيصي، واستخدام البيئة القائمة كمحور للبدء. إذا التمكين يركز على خبرات المستفيدين الخاصة والتأكيد على أن المشاكل والتجارب الشخصية مرتبطة بقوى اجتماعية وسياسية أوسع. والتمكين كعملية يركز على الحقوق وضمان توفر إمكانية الاستفادة من خدمات المؤسسة.

تمكين اصحاب الحقوق من أجل التغيير الاجتماعي

تتميز مهنة الخدمة الاجتماعية بممارسة متجذرة في الجهود التي تبذل للرفع من مستوى الأفراد المهمشين بسبب معايير مجتمعية وأبنية القوة، والتي غالبا ما كانت مدفوعة في بداياتها بالمثل الدينية أو الإنسانية. وظهر إضفاء الطابع الرسمي على الخدمة الاجتماعية كمهنة في أوائل القرن 20 كانعكاس للاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أواخر القرن 19، ووضعت نفسها كبديل لمذاهب الداروينية الاجتماعية (Reamer, 2024). وتدعو المهنة إلى التغيير المجتمعي وتسوية النزاعات بين الأفراد، وتمكينهم لتعزيز رفاهيتهم، من خلال فهم وتطبيق افكار

ونظريات السلوك البشري والأنساق الاجتماعية، وتتدخل الخدمة الاجتماعية عند تقاطع الأفراد مع بيئاتهم (Healy, 2022)، والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع الناس، مع إيلاء اهتمام خاص لتمكين جميع الأشخاص المحرومين فيما يتعلق بالحريات والحقوق القانونية والمدنية الفردية والجماعية بسبب الانتماء الاجتماعي والثقافي والسياسي والوضع الاقتصادي والقدرة الجسدية. واستكشف Ife (2022) الروابط الفلسفية والنظرية بين حقوق الإنسان والخدمة الاجتماعية، وأشار Skegg إلى بعض الأسس النظرية الأساسية للمهنة، مثل التمكين، من خلال تفسير معناه وفق منظور حقوق الإنسان (2005)، وهذا يعني أن الأخصائيين الاجتماعيين يساعدون المستفيدين على فهم بأن لديهم حقوقا أساسية، وليس مجرد تلقي مساعدات عينية من الدولة. ومما يعنيه هذا القول وفقًا لـ Banks (2021) أن غرض الخدمة الاجتماعية يتوافق مع الالتزام المجتمعي بتطبيق الحقوق والحماية من التمييز، وتوفير الموارد المادية والاجتماعية الكافية. وعلاوة على ذلك، فمفهوم الحقوق ارتبط ارتباطا جوهريا بمهنة الخدمة الاجتماعية. ومعاملة المستفيدون بكرامة واحترام والمشاركة والمساءلة وعدم التمييز والمساواة وتفعيل الارادة الشخصية وما إلى ذلك. تمكين اصحاب الحقوق نهج يتجاوز التعريفات القانونية للحقوق الذي يمارس من أعلى إلى أسفل. وهذا ينعكس في التزام متعدد المستويات منها:

1) تعزيز المساواة وعدم التمييز: يضمن الأخصائيون الاجتماعيون معاملة المستفيدين باحترام وحصولهم على الموارد الأساسية بشكل عادل.
2) دعم الحقوق الفردية والجماعية: ويشمل ذلك الحق في التمثيل القانوني والضمان الاجتماعي والحق الاساسي في المشاركة في القرارات التي تؤثر على الخدمات المقدمة وحياتهم.
3) مناصرة المستفيدين من أجل التغيير الاجتماعي: يتعاون الأخصائيون الاجتماعيون مع المستفيدين في الدعوة لتحدي اوجه عدم المساواة البنيوية وإلى سياسات عادلة تعزز مجتمعا أكثر إنصافًا.

وفي هذا الصدد، من المهم الاشارة إلى أن مصطلح الأخصائي الاجتماعي والممارسات المرتبطة به يمكن أن يختلف بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. ففي بعض البلدان، مثل أستراليا، يشير المصطلح إلى المهنيين المؤهلين تأهيلاً عالياً ويستبعد الآخرين العاملين في مجال الخدمة الإنسانية (Ife, 1997). وفي ليبيا، يشمل المصطلح مجموعة أوسع من العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية ذوي مؤهلات تعليمية مختلفة وهذا ما يمكن تحديده بنتاج كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية والمعاهد المتوسطة، مما انعكس على اختلاف التركيز في ممارسة الخدمة الاجتماعية أيضًا. وينصب التركيز على تنفيذ السياسات الحكومية من خلال القنوات القانونية واللوائح التشريعية، مع انعدام التركيز على تنمية المجتمع أو التغيير الاجتماعي. رغم ان للخدمة الاجتماعية اهتمام بإحداث التغيير الاجتماعي والعمل من أجل العدالة الاجتماعية والإنسانية

ومعارضة الأشكال السائدة من الهيمنة البيروقراطية والسياسية (Ife, 2022).

أساس ممارسة آليات تمكين أصحاب الحقوق

في الخدمة الاجتماعية من الواضح ارتباط التمكين بالحقوق وهذا ما اشارت اليه Reichert (2011). وتشتمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية، بما في ذلك الحقوق التي يمكن اعتبارها في الغالب كأمر مسلم به وإذا فكرنا لبرهة يمكننا تحديدها في: الحق في المعاملة العادلة وعدم التعرض للتمييز والأمان والحماية من العنف الجسدي والاعتداء والحق في السكن والصحة. ويقابل تطبيق الحقوق تحديات مهنية تواجه الأخصائيين الاجتماعيين فيما يتعلق بقيود بيروقراطية مؤسسية.

ففي مهنة الخدمة الاجتماعية، يعتبر مفهوم الحقوق محور أساسي. وفيما يلي سيتم استكشاف المبادئ الأساسية التي توجه الأخصائيين الاجتماعيين في التزامهم الثابت بآليات تمكين حقوق المستفيدين.

1. الكرامة المتأصلة: تطور فهم الحقوق عبر التاريخ، مما يعكس القيم والاحتياجات المجتمعية المتغيرة. فمثلا حقوق الإنسان المتأصلة في كرامة الإنسان وما زالت تعتبر قيمة أساسية (Healy and Thomas, 2020; Ife, 2022; Ignatieff, Appiah & Gutmann, 2001). الحقوق لا تمنحها الحكومات، ولكنها متأصلة في الوجود الانساني. ويشكل إنكاراً او تجاهلها انتهاكا لإنسانية المستفيد. ويتحمل الأخصائيون الاجتماعيون المسؤولية الأخلاقية لدعم الحقوق المتأصلة لجميع المستفيدين، بغض النظر عن الخلفية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو القانوني. ويكفل الالتزام بالشمولية بأن تتاح لكل مستفيد فرصة أن يعيش حياة كريمة مرفهة.
2. المساواة: الحقوق ليست امتيازا لفئة معينة من المستفيدين، ولكنها تشمل كل مستفيد، بغض النظر عن الحالة او الخلفية أو الظروف. فالإنسانية تربط جميع المستفيدين، ويستحق الجميع منهم أن يعيشوا وفقا لعمومية الحقوق. فالعمومية والمساواة تتجاوزان نطاق الخدمات والمنافع، مما يضمن أن الأخصائيين الاجتماعيين يسعون جاهدين لدعم حقوق المستفيدين حتى في خضم اختلاف المعايير والممارسات المؤسسية.
3. التثقيف: معرفة الحقوق تمكّن المستفيدين من المطالبة بها بفعالية. وغالبا ما تترجم التشريعات الحقوق إلى استحقاقات للخدمات والتي تمكن المستفيدين من المطالبة بها. ويؤدى الأخصائيون الاجتماعيون دورا مهما في تثقيف المستفيدين حول حقوقهم والتعامل مع تعقيدات الأنساق القانونية والادارية والبيروقراطية. فهذا يمكّن المستفيدون من الدفاع عن أنفسهم والوصول إلى الموارد التي يستحقونها.
4. مناصرة الحقوق القائمة على السياسات الاجتماعية: ينبغي أن تكون أوجه التحسينات والتعديلات في السياسات الاجتماعية ملتزمة بنهج قائم على

الحقوق (Morris, 1997). ويشدد هذا النهج على الاستحقاقات، ويعزز قدرا أكبر من الكرامة والاحترام مقارنة بمنافع تقديرية تعتمد على تقييمات فردية تخضع لتقلبات أنساق الخدمة الرسمية. فالتحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين تكمن في الدفاع عن التغيير الشامل والمنظم والذي يضمن لجميع المستفيدين الوصول إلى الموارد والخدمات التي يحتاجونها ليعيشوا حياة كريمة.

5. من التشريع إلى الممارسة: تنعكس الحقوق في أطر تشريعية (Dalrymple and Burke, 2006)، وتفسرها التوجيهات الحكومية، وتنفذها مؤسسات الخدمة الاجتماعية من خلال سياسات وإجراءات. فيعمل الأخصائيون الاجتماعيون في إطار التشريعات والتفسيرات السياسية. ومع ذلك، لابد أن يؤدي الأخصائيون الاجتماعيون أيضًا دورًا حيويًا في الدعوة إلى تغيير السياسات والإجراءات عندما لا ترقى إلى مستوى دعم حقوق المستفيدين.
6. التمييز بين الحقوق: إن إدراك التمييز بين مختلف أنواع الحقوق أمر بالغ الأهمية (المرجع السابق). فالحقوق الموضوعية قابلة للإنفاذ قانوناً، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي. أما الحقوق الإجرائية تضمن إجراءات قانونية عادلة، مثل الحق في معاملة عادلة. فهم هذه الفروق يسمح للأخصائيين الاجتماعيين باستخدام استراتيجيات مناسبة لحماية وتعزيز حقوق المستفيدين.

الخصائص الأساسية لممارسة آليات تمكين اصحاب الحقوق

كما تبين في الورقة الحالية وجود مفاهيم مختلفة للتمكين، الا إن بعض الخصائص الرئيسية وحدت هذه المفاهيم. فممارسة تمكين الحقوق الفعالة تكمن في التالي:

1) احترام نقاط قوة المستفيد: تبني ممارسة آليات التمكين على تقدير نقاط القوة والقدرات الفريدة التي تميز كل مستفيد.
2) يحفز التغيير على أساس نقاط القوة: آليات التمكين تستند على نقاط القوة هذه لإحداث التغيير الإيجابي في حياة المستفيد.
3) الأخصائي الاجتماعي كمشارك: آليات التمكين تتطلب ان ينظر الأخصائيون الاجتماعيون إلى أنفسهم كشركاء مع المستفيدين، ويعملون بشكل تعاوني لتحقيق أهداف المستفيد.
4) تجاوز التشخيص الاحادي: يتجنب آليات التمكين اتباع نهج سريري أو تشخيصي فقط، مع التركيز على الرفاهية العامة للمستفيد في سياقه الاجتماعي.
5) الاستفادة من البيئة: آليات التمكين تقوم على الموارد والفرص الموجودة في البيئة او المؤسسة الحالية للمستفيد.

التغيير الاجتماعي كقيمة محورية في آليات تمكين الحقوق

بشكل عام، في سياق الخدمة الاجتماعية يشير مفهوم التغيير الاجتماعي إلى جهود جماعية مدروسة مبذولة لإزالة البنى الاجتماعية والقوانين والاعراف التمييزية التي تديم الظروف القمعية والظلم وعدم المساواة الاجتماعية على المستوي الكلي للمجتمع. ويعد هذا السعي للتغيير الاجتماعي من الدعائم الاساسية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، يقوده التزام راسخ بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والرفاهية العامة للأفراد والمجتمعات المحلية. ولتحقيق تحولات مستدامة وذات مغزى، ويستخدم الأخصائيون الاجتماعيون طرق متعددة من الممارسات، منها المناصرة والتنظيم المجتمعي وتحليل السياسات، وأهمهم التمكين (Healy, 2022). ويبرز التمكين كنهج محوري لأنه يزود الأفراد والمجتمعات بالمعرفة والمهارات والموارد التي يحتاجونها ليصبحوا فاعلين ذاتيًا (Jansson, 2019). وتشير الفاعلية الذاتية إلى الإيمان بقدرة المستفيد على تحقيق الأهداف والتغلب على التحديات. فمن خلال تعزيز الفاعلية الذاتية، يمكّن الأخصائيون الاجتماعيون المستفيدين من أن يصبحوا مخططي تغيير في حياتهم على المدى الطويل.

مما ذكر، فالخدمة الاجتماعية تتجاوز التعامل مع المشاكل الراهنة، بل تعمل على تمكين الافراد والمجتمعات بشكل فعال وبالتالي إلى إحداث تغيير اجتماعي إيجابي، ويمتد هذا النهج الاستباقي إلى ما هو أبعد من التدخلات الفورية، حيث يزود الأخصائيون الاجتماعيون الافراد والمجتمعات بالمعرفة والأدوات اللازمة لفهم ولتحسين الأوضاع الاجتماعية والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بقضايا منهجية مثل الفقر أو التمييز والظلم أو عدم الوصول إلى الموارد، وتحدي النظم غير العادلة، ومناصرة السياسات التي تخدم الفئات المهمشة والمحرومة. ومن خلال المشاركة، يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بتمكين المستفيدين ليصبحوا دعاة فعالين لأنفسهم ولمجتمعهم. مما يعزز القدرة على الفعل فيدعم المشاركة المجتمعية، مستهدفا تحولات اجتماعية مستدامة. ومثل هذا النهج يتوافق بسلاسة مع المبادئ الأساسية للحقوق، مما يضمن تطبيق الحق في المشاركة وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع.

مبادئ آليات تمكين الحقوق في مهنة الخدمة الاجتماعية

كما ذكر في بداية الورقة الحالية، من المبادئ الأساسية التي توجه الممارسة في مهنة الخدمة الاجتماعية السعي إلى تحقيق مهمة مزدوجة: دعم الأفراد والدعوة إلى تغييرات مجتمعية إيجابية. على الرغم من ان مفهوم التمكين إضافة حديثة إلى معجم الخدمة الاجتماعية، إلا أن الممارسات الأساسية للتمكين موجودة بشكل واضح في الخدمة الاجتماعية منذ وقت طويل. وأشار كل من Ife (2008) و Reichert (2011) إلى عدد من التدخلات والمبادئ التي من المهم أن يتفهمها الأخصائيون الاجتماعيون في ضوء منظور حقوق الإنسان، مما سيساعدهم على زيادة إدراكهم للصلة بين مهنتهم والحقوق.

ومن الأمثلة على هذه التدخلات والمبادئ: التمكين ومنظور القوة وتحدي الاضطهاد (سيتم مناقشتهم لاحقا). واكدت Gutierrez (1990) على وجود فرق جوهري بين التمكين والمناهج الأخرى في الخدمة الاجتماعية من خلال التأكيد على ان التمكين يركز على ديناميكيات القوة. فيزود الأفراد بالمعرفة والمهارات والموارد اللازمة لاكتساب القوة ومناصرة التغيير، بدلاً من مجرد التكيف مع سلبيات الحالة الاشكالية (قريرة و بريون، 2021). وهذا يتوافق مع حق الإنسان في المشاركة، مما يضمن أن يكون للأفراد صوت في تشكيل مصائرهم والتأثير على البيئة الاجتماعية (Reichert, 2011).

ووفقًا لـ Reichert (2015) فمفهوم الحقوق هو مجموعة من الحقوق لكل فرد بغض النظر عن الخلفية والهوية، ويغطي كل مجالات الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ومن منظور الحقوق تصبح الحكومات والمواطنون مسؤولين عن انتهاكات الحقوق ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين ان يتدخلوا بشكل أكثر ثقلاً في تحدي عدم المساواة في المعاملة والتوزيع غير العادل للموارد. وعليه فنهج حقوق الإنسان في جوهره يعمل على تغيير علاقات القوة وخلق مساواة في توزيع القوة (Androff, 2016). ولهذا فمنظور حقوق الإنسان يؤطر لأي قضية أو خدمة من حيث صلتها بالحق، وايضا من حيث مسؤولية الحكومات والمواطنين عن أفعالهم وعدم اتخاذ الإجراءات لمعالجة الوضع. فممارسة التمكين تهدف إلى مساعدة الأفراد الذين يعانون من أشكال ممنهجة من التمييز والأذى والاضطهاد (Robbins, Chatterjee and Canda, 2012). ويستخدم التمكين من قبل الأخصائي الاجتماعي للكشف عن الظروف التي تساهم في المعاملة التفاضلية فيما يتعلق بأشكال الاضطهاد ويستجيب لواقع القهر الفردي والجماعي (Saleebey, 2013). التمكين يركز على الكيفية التي يعامل بها الفرد في المجتمع والكيفية التي يمكن للفرد بها الوصول إلى الموارد والقوة (Cowger, 1994; Dewees and Roche 2001). فالقاعدة الاساسية للتمكين هي الحد من بني القوة والسلطة غير العادلة (Solomon, 1976; Gutierrez, 1990; Lee, 1994; Simon, 1994). والتمكين باعتباره محورًا مركزيًا للخدمة الاجتماعية يشتمل على مستوي الممارسة الكلية والجزئية.

وبناء على ما عرض يمكن التأكيد على العديد من تدخلات ومبادئ الخدمة الاجتماعية الرئيسية تتوافق مع آليات تمكين اصحاب الحقوق وكيفية تعزيز الآليات تكمن في التالي: -

1) النهج القائم على نقاط القوة: يبني التمكين على نقاط القوة والقدرات الكامنة لدى المستفيد، مما يعزز القيمة الذاتية والقدرة على الفعل. وهذا يتوافق مع حق المستفيد الأساسي في الكرامة المتأصلة.
2) تحدي الانساق القمعية: يتحدى التمكين بفعالية الأنساق والبنى القمعية التي تحرم المستفيدين من حقوقهم الأساسية. وهذا يتوافق مع التزام مهنة الخدمة الاجتماعية الثابت بتعزيز العدالة الاجتماعية وتفكيك البنى التي تديم عدم المساواة.

وبناء على التدخلات المذكورة يمكن التأكيد على ان تمكين اصحاب الحقوق يمثل نهجاً محورياً في ممارسة الخدمة الاجتماعية المعاصرة، لا سيما لأولئك الذين يواجهون سلبيات مؤسسية واجتماعية وسياسية مثل الفقر أو الإعاقة أو الاستبعاد الاداري او القانوني او الاجتماعي. فمفهوم التمكين كما ذكر في بداية الورقة الحالية يتجاوز مجرد تقديم خدمات ومنافع عينية فيركز على تزويد المستفيدين بالمعرفة والمهارات والموارد التي يحتاجونها للتغلب على تعقيدات الممارسة القمعية المؤسسية أو المجتمعية. والتالي توضيح لكيفية انعكاس آليات التمكين في الممارسة:

1. المطالبة بالحقوق: يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بتمكين المستفيدين من خلال مساعدتهم على فهم حقوقهم والدفاع عنها بفاعلية. وهذا يشمل معرفة الأنساق البيروقراطية والمطالبة بحقوقهم واحتياجاتهم بكل ثقة.
2. اتخاذ قرارات مستنيرة: التمكين يعزز استقلالية المستفيد الى حد كبير. فيعمل الأخصائيون الاجتماعيون بشكل تعاوني مع المستفيدين، مما يضمن قدرتهم على المشاركة بفاعلية في تشكيل خطط الرعاية الخاصة بهم والخوض في مسائل مرتبطة بنسق المؤسسة وتقديم الخدمات.
3. تنمية الارادة الشخصية: التمكين يبني الشعور بالقوة. فيتم تحفيز المستفيدين على اتخاذ خيارات مستنيرة لإدارة حياتهم بثقة وتعزيز شعورهم بالمسؤولية حيال وضعهم.

عمليات آليات تمكين الحقوق

1) الوعي النقدي:

التمكين باعتباره نظرية، وفر دعامة مفاهيمية انبثقت منها عدد من العمليات، على سبيل المثال: الممارسات المناهضة للقمع (Dominelli, 2002) وممارسات المناصرة (Beckett 2006; Healy 2022) والممارسات القائمة على الحقوق (Ife 2008; Connolly and Ward 2008).

تعتمد ممارسات الخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى تمكين اصحاب الحقوق بشكل كبير على عملية الوعي النقدي، وهو مفهوم مشتق من عمل **Paulo Freire** (1970). تتضمن هذه العملية التحويلية تطوير مهارات التفكير النقدي وتعزيز الوعي بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ابرزت وادامت الاضطهاد. مما يمكنهم من التفكير في تجاربهم ضمن السياق المؤسسي والاجتماعي والسياسي الأوسع. ويمنحهم القدرة على التحرك من أجل التغلب على الظروف المؤسسية والسياسية القمعية.

ويفترض أن التمكين الذي يسمح برفع الوعي والتفكير النقدي يتطلب فهماً للترابط بين المصادر البنيوية والتغيير الفردي (Alvarez, 2001)، الذي يأخذ في الاعتبار كل من الظروف الفردية والبنيوية، بغض النظر عن نطاق العمل والوحدة التي تهدفان إلى التغيير (Rivest and Moreau, 2015). غالباً ما يتم تشكيل مؤسساتنا من خلال افتراضات وديناميكيات القوة وبدون تطوير وعي نقدي لما بعد، وفي كثير من الأحيان تبني على اختلافات المصالح أو حتي صراعات بين المسؤولين،

وهي تديم أو على الأقل لا تتحدى الديناميكيات التي تديم التحيز المؤسسي والظلم المجتمعي. مما قد يعطي الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين لتحليل المواقف السببية في سياقها المؤسسي والمجتمعي، وتعزيز فهم أعمق للواقع ولابد ان يأخذ هذا التحليل في الاعتبار التفاعل بين مختلف العوامل التي تبنت احداث مؤسسة خدمية معينة مثل الصراعات بين الفاعلين المؤثرين. واشارت Lundy (2011) إلى أن مثل هذا النوع من التحليل يركز على السياق الاجتماعي والاقتصادي أو البنيوي للمشاكل الفردية وترتيبات السلطة والقوى الاقتصادية في المجتمع التي تخلق وتحافظ على الظروف الاجتماعية التي أنتجت الإجهاد والمرض والحرمان والتمييز وأشكال أخرى من المشاكل الفردية. إذا فالتمكين يستند على تنمية القدرات الفردية والجماعية لاكتساب المهارات وتحقيق هدف التوزيع العادل للموارد ومشاركة المستفيد وذلك بإكسابه مكونين رئيسيين: رفع الوعي والتفكير النقدي. ويصبح الأخصائيون الاجتماعيون الذين يتبنون التفكير النقدي مجهزين بشكل أفضل لكشف التناقضات داخل الأنساق المؤسسية والاجتماعية ومناصرة التغيير وبين كيف تسير الأمور وبين كيف ينبغي أن تكون.

اما على مستوي الممارسة، قد يبدو الأمر بسهولة كما لو أن الاخصائي الاجتماعي يصف نفسه بانه يملك وعيًا متفوقًا ويسعى إلى فرضه على المستفيدين. ولهذا السبب فإن فكرة الحوار أمر بالغ الأهمية كما ذُكرت عند Freire (1970) بالممارسة الحوارية. وهذا يتطلب أن يُنظر إلى كل مستفيد أنه يتمتع بنفس القدر من الحكمة والخبرة، بدلاً من تفضيل الخبرة المهنية على خبرة المستفيدين. في حين أنه من الصحيح أن الاخصائي الاجتماعي سيكون لديه معرفة ومهارات متخصصة قد لا يمتلكها المستفيد، من الصحيح أيضًا أن المستفيد لديه مجموعة من المعارف والمهارات والخبرات التي لا يمتلكها الاخصائي الاجتماعي، وهي المعرفة التي تأتي من الخبرة الحياتية. وأكدت Lundy على أن التفكير النقدي يعد عنصراً أساسياً في عملية النهوض بالوعي (2011). فيساهم في زيادة الوعي بظروف المؤسسة والحياة اليومية للمستفيد، ويساعد على إقامة روابط مباشرة بين القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية والصعوبات الفردية. أي بمعني، مساعدة المستفيد على إدراك كيفية ارتباط واقعه الشخصي بقوى أوسع. فمن المنطقي بعد ذلك توقع أن الدرجة التي يتم فيها استغلال المستفيدين وتهميشهم بسبب وضعهم في المجتمع، بناءً على عوامل مثل الانتماء والولاء والإعاقة والجنس، مما يترتب على ذلك زيادة درجة معاناتهم من الاضطهاد والاغتراب (Lundy, 2011)

استنادا على ما ذكر سابقا يستفيد الأخصائيون الاجتماعيون من أفكار **Freire** لتمكين المستفيدين والمؤسسة. من خلال تسهيل التفكير النقدي، وبمساعدة المستفيدين من الخدمة على فهم الكيفية التي شكلت واقعهم وديناميكيات القوة التي ساهمت في تشكيله. هذا الوعي سيعزز الشعور بالقوة والقدرة على تحدي الظروف القمعية. وبناء على هذا الفهم المستند على **Freire**، يشجع الأخصائيون الاجتماعيون المستفيدون على الدفاع عن أنفسهم

ومجتمعاتهم، وتعزيز المشاركة، مما قد يؤدي إلى تفكيك البنيوية غير العادلة وخلق مؤسسة ومجتمع أكثر إنصافا. وفي الاساس زود مفهوم **Freire** للوعي النقدي المستفيدين والمؤسسات والمجتمعات بأدوات الارادة المجتمعية، بما يتوافق تماما مع مبادئ آليات تمكين أصحاب الحقوق.

2) منظور القوة

تم التأكيد على أهمية استخدام العملية القائمة على نقاط القوة من خلال العديد من الآراء في الخدمة الاجتماعية وفي المعارف القائمة على الحقوق (Ife, 2008; Lundy, 2011; Mapp, 2008; Reichert, 2011). فعملية نقاط القوة تعتمد على قوة المستفيدين ومواردهم. ويصفها Saleebey (2013) بأنها نهج ممارسة متعددة الجوانب، وتعتمد بشكل كبير على براعة وإبداع وشجاعة ومرونة كل من المستفيدين والأخصائيين الاجتماعيين. وينص منظور القوة على أن قوة المستفيد محورية في علاقة المساعدة. ويسلم هذا التدخل بأن الاضطهاد البنيوي يعزل العديد من المستفيدين عن الموارد الضرورية ويحرمهم من المعاملة العادلة. فمنظور القوة وثيق الصلة بالحقوق. ويركز على المرونة والطرق التي يتعامل بها الاخصائيين الاجتماعيين، على الرغم من العديد من العقبات والمظالم. وبدون منظور القوة، قد تقتصر وجهة نظرهم في وصف الحالة بأنها مرضية وقد يركزون على العجز بدلا من الكشف عن آليات التمكين وتعزيزها عند التعامل مع الحالة.

وفق منظور القوة، يسعى الأخصائيون الاجتماعيون إلى مساعدة المستفيدين على الاستفادة من مواردهم الشخصية وموارد المؤسسة والمجتمع. وبالتأكيد، من خلال الاعتراف بنقاط القوة لدى المستفيد، يكون الأخصائيون الاجتماعيون أكثر استعدادًا لربط الحقوق بالمستفيد. فالأخصائي الاجتماعي الذي يستخدم عملية منظور القوة سيركز على الظروف الخارجية للمستفيد. من خلال التعرف على خلفية المستفيد والعقبات الشخصية الخاصة به، وسيبحث حتمًا عن نقاط القوة التي يظهرها المستفيد. ضمن هذا الإطار، يمكن للأخصائي الاجتماعي بعد ذلك تمكين الحقوق المتعلقة بظروف المستفيد. وقد بين Beckett (2006)، ان الاخصائي الاجتماعي يمكنه استخدام القوي المهنية لإجبار المستفيد على القيام بأشياء لا يريد القيام بها. بالطبع القوة المهنية في حد ذاتها ليست بالضرورة سلبية. ففي الواقع، من المهم استخدام السلطات القانونية لحماية مصالح المستفيد في حالة عجزه عن ادراكها. ولكن السلطة القانونية قد تنطوي على عناصر قسرية يمكن أن تحدث عواقب تغير في حياة المستفيد المعني. فالأخصائي الاجتماعي وخاصة في المؤسسات الخدمية الادارية دائما ما يستخدم قوة قسرية ضمنية دون أن يدرك ذلك، معتقدا بأنه يعمل في شراكة طوعية مع المستفيد بينما في الواقع يستجيب لمطلب الاخصائي الاجتماعي خوفًا من عواقب عدم القيام بذلك. وهذا يوضح المخاطر في وضع افتراضات حول ممارسة آليات تمكين الحقوق، والانتباه إلى الطرق التي يمكن أن يكون فيها استخدام السلطة القهرية الضمنية في الممارسة أمرًا غير تمكيني - وهو ما يتعارض مع ممارسة تمكين الحقوق. فعملية منظور القوة تميل

نحو استخدام الممارسة المباشرة مع المستفيدين.

3) مواجهة الاضطهاد

حدد قاموس الخدمة الاجتماعية الاضطهاد بانه "فعل اجتماعي يتجسد في فرض قيود صارمة على فرد أو جماعة أو مؤسسة. عادة، ما يتم وضعها من قبل الحكومة أو منظمة سياسية تتولي السلطة بشكل رسمِيّ أو ضمني على جماعات مضطهدة ليتم استغلالها وتكون أقل قدرة في التنافس مع الفئات الاجتماعية الأخرى. ويتم التقليل من قيمة الفرد أو الجماعة المضطهدة واستغلالها وحرمانها من الامتيازات من قبل الفرد أو الجماعة التي تتمتع بسلطة أوسع" (Barker, 2014). فالاضطهاد يتعلق بالاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة على المستفيد. وغالبًا ما يتجسد الاضطهاد، مثل العنصرية أو التمييز في كل من الافعال الفردية للأخصائي الاجتماعي والإجراءات المؤسسية. ومن المسلم به عند الأخصائي الاجتماعي أن الفئة المستهدفة بتدخلهم هم المظلومون والمهمشون. وتوجد أشكال متعددة للاضطهاد، بما في ذلك الاضطهاد على أساس الانتماء والمكانة والطبقة والجنس والعمر. وفي كل شكل من أشكال الاضطهاد -هناك فئة مهيمنة تهيمن على منافع أو امتيازات بفعل قيود تفرضها لمكانتها السلطوية ومستهدفة بذلك فئة لتحرمها من نيل المزايا والمكاسب مما يخلق ظلمًا مميزاً وبنية سلطوية غير عادلة (Reichert, 2011). وكليهما يمكنانه من الإدامة، وقد يكون الحرمان من خدمة معينة أو التهديد بالحرمان دورًا في ذلك. ومع ذلك، فإن الواقع الاجتماعي للفرد أو الجماعة أمر شائع في كل شكل من أشكال الاضطهاد (Appleby, Colon and Hamilton, 2001). وبالتالي يمكن الاشارة الى ان افعال الاضطهاد تتأصل في مؤسسات الدولة مثلاً في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية وفي الايفاد للدراسة والعدالة الجنائية. وبالمثل فقد أشارت Dominelli (2002) الى أن الاضطهاد في مؤسسات العمل يمثل أحد المكونات البنائية للقوة والسلطة الموجودة في المجالات المؤسسية والثقافية. ونظرًا لأن الافعال الاضطهادية جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية والمهنية اليومية، فحدوثها شائع ومبرر من قبل القوي الفاعلة، ولذلك فلا يتعين التفكير فيها بوعي سواء من قبل المُضطَهِد أو المُضطَهَد، وقد يمكن أن يتجاهله الغالبية بكل يسر.

قد يؤدي التعرض المتكرر للظلم إلى اضطهاد داخلي حيث يستوعب المستفيد وخاصة في المؤسسات الايوائية صورا نمطية سلبية تسقطها المؤسسة والسلطة المهيمنة. فغالبًا ما يعاني المستفيدون من الغضب نتيجة تراكم الاضطهاد الداخلي. كبت هذا الغضب قد يؤدي إلى سلوك مدمر للذات أو سلوك مدمر تجاه الآخرين (Shulman, 1999) نعني بهم الاخصائيين الاجتماعيين والمؤسسة. وعليه تقع على عاتق الأخصائيين الاجتماعيين مسؤولية التعامل مع العلاقات الفردية والاجتماعية التي تظهر الاضطهاد وتديمه (Pinderhughes, 1989) داخل المؤسسة او في التعاملات الادارية. فيهدف الأخصائيون الاجتماعيون من ذلك إلى الحد من بني السلطة القمعية، والتي تتطلب

مهارات على المستويين الجزئي والكلي (Solomon, 1976; Gutierrez, 1990; Lee, 1994; Simon, 1994).

من البارز أن مواجهة الاضطهاد يقع من ضمن ممارسة تمكين الحقوق. فالمثل الإنسانية هي إجهاض للاضطهاد، الذي ينتجه التوزيع غير العادل للسلطة والقوة. والمواجهة من أجل الحد منه يجب ان يعمل الأخصائيون الاجتماعيون على تمكين اصحاب الحقوق.

والرفيق الاساس لمفهوم الاضطهاد مفهوم الاقصاء الاجتماعي الذي يشير بشكل وثيق إلى تهميش الأشخاص أو المناطق وفرض حواجز تقيد وصولهم إلى فرص الاندماج الكامل في المجتمع الأكبر (Barker, 2014)، ويمكن أن تكون هذه الحواجز مؤسسية أو سياسية. فالإقصاء بلغة الحقوق يعني إنكار أو عدم ممارسة الحقوق، مما يؤدي إلى عدم القدرة على المشاركة في حياة المجتمع (Klasen, 2001). فالمفهوم ينطبق على المحرومين من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة ومن المشاركة الكاملة في المجتمع، وينطبق أيضا على فئات من الناس الواقعة تحت خط الفقر والذين يعانون من إعاقة عقلية أو جسدية

التمكين الشخصي والاجتماعي

وفقًا لـ Reichert (2015) يتميز التمكين بديناميكيتين مستقلتين ومتفاعلتين: التمكين الشخصي والاجتماعي. التمكين الشخصي يماثل المفهوم العيادي "السريري" للإرادة الشخصية، حيث يعطي للمستفيدين التوجيه لعملية المساعدة، ويتولون المسؤولية وضبط أمورهم الشخصية، ويتعلمون طرقًا جديدة للتفكير في وضعهم، واعتماد سلوكيات جديدة تمنحهم المزيد من النتائج المرضية والمجزية (Cowger, 1994). ويُفهم التمكين الشخصي في الخدمة الاجتماعية السريرية على أنه تفعيل الارادة الشخصية في اختياراتهم ويتعلق بالفرص والتي بدونها تصبح عملية الاختيار معدومة. وعلى سبيل المثال، الفرد الذي ليس لديه مصاريف للعلاج ولا يتمتع بفرص علائقية تنعدم فرصة الحصول على نفقات علاجه من الدولة. ويتمتع الفرد الذي يعاني من نفس الوضع ولكن يرتبط ببيئته وبفرص علائقية أفضل لتحقيق أهدافه الشخصية. فالتمكين الشخصي مشروط بالفرص المحتملة للفرد وطبيعة ونوعية تفاعلاته مع بيئته (Reichert, 2015). فعندما يسيطر الناس على أمور حياتهم الخاصة، يصبحو متمكنين. ومن التعابير المأثورة في الخدمة الاجتماعية، أن الأخصائيين الاجتماعيين لا يمكّنون المستفيدين، ولكنهم يساعدونهم على تمكين أنفسهم وذلك بالاستفادة من مواردهم الداخلية، ويحدث التمكين من خلال التحول من الداخل، بين الذات والآخرين، ومن خلال التحرر السياسي (Parsons and East, 2013). وباستخدام التمكين يُنظر إلى المشاكل الفردية على أنها لا تنشأ نتيجة لعجز الفرد، ولكن كنتيجة لفشل المجتمع في تلبية احتياجات جميع الناس. وعليه يحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى فهم البيئة التاريخية والسياسية التي يعملون فيها هم والمستفيدون، بدلاً من مجرد معالجة المشكلة الحالية. ويشتمل التمكين عند استخدامه في ممارسة الخدمة الاجتماعية، على نهج نقاط القوة في تركيزه على

مساعدة المستفيدين على الاستفادة من مواردهم الداخلية المتعددة. ويذهب إلى أبعد من ذلك، في التركيز على الاضطهاد واختلال توازن القوى في المجتمع.

وفي سياق اخر، إن الارتباط بين الشخصي والسياسي أمر أساسي في تمكين الحقوق: فهم الشخصي من حيث السياسي، وفهم السياسي من حيث الشخصي، والعمل على إحداث التغيير على كلا السياقين (Fook, 1993). وعليه يجب فهم حقوق المستفيد على أنها شخصية وسياسية. وإنها شخصية لأنها تؤثر على الرفاهية الشخصية والأمن والبقاء وتحقيق الذات. وأنها سياسية لأنها تتعلق بالقوة وتوزيعها، وكيفية بناء القوة، ومن يملك الحق في ممارسة القوة، ومن ينبغي له أن يتمتع بها، وفي أي ظروف. ومن ثم فإن الحقوق بحكم طبيعتها شخصية وسياسية على السواء. يجب فهمها في كلا السياقين، ولا يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يكون فعالاً في تمكين الحقوق إلا إذا كان بإمكانه العمل مع كل من السياقين الشخصي والسياسي. وفي هذا الاطار، يعتمد التمكين على تطوير القوة الشخصية والعلائقية والسياسية لتمكين المستفيدين من تحسين ظروفهم والدفاع عن حقوقهم. وشدد Parrott (2009) على عنصرين من عناصر التمكين: (1) السيطرة – المستفيدون الذين يحددون أوضاعهم واحتياجاتهم الخاصة، (2) تحقيق الذات - لتمكين المستفيدين من اخذ القوة لأنفسهم من خلال تطوير اراداتهم وثقتهم ومعارفهم ومهاراتهم.

وتربط ديناميكيات التمكين الاجتماعي الفرد بسياقه وبيئته (Reichert, 2015)وأنه لا يمكن فصل سمات الفرد عن السياق الذي يوجد فيه (Cowger, 1994; Falck, 1988). وتتشكل السلوكيات والقدرات من خلال المشاركة الاجتماعية، وإن الوصول إلى الموارد والفرص يمكّن الأفراد من التأثير على بيئتهم وتحقيق نتائج إيجابية. وبالرجوع الى المثال السابق، الفرد الذي له فرص علائقية يكون لديه تأثير في المجتمع وعليه يقنع الممارس الطبي على تقديم خدمات طبية منخفضة التكلفة أو مجانية لمن ليس لديهم مزايا الرعاية الصحية. ومع ذلك، بدون هذا التأثير السياقي، فمن المرجح أن يجد الفرد صعوبة في تشجيع الممارس الطبي على تقديم خدمات بأقل تكلفة.

مساعدة الأفراد والجماعات على تمكين أنفسهم للتغلب على المعاملة غير العادلة تشكل جزءًا أساسيًا من مهنة الخدمة الاجتماعية. يتوافق التمكين بشكل مثالي مع هذه المهمة، حيث يعزز المعاملة العادلة للجميع ويدعم الحقوق. وبغض النظر عن المكانة، يتطلب التمكين ظروف حياتية تفضي الى تلبية احتياجات المستفيد الأساسية، وبيئة اجتماعية تتاح فيها للمستفيد فرص لتحقيق الامن الاجتماعي، والوصول إلى الموارد المؤسسية الأساسية.

إن الربط بين التمكين الشخصي والاجتماعي يمكن الأخصائيين الاجتماعيين من معالجة المعاملة غير العادلة وتعزيز الحقوق (Reichert, 2011). ولذلك يجب أن تتضمن الخدمة الاجتماعية تحليلات متعددة الأبعاد لأوجه الحرمان البنيوي، بغض النظر عن بيئة الممارسة. ويجب أن يكون هذا في أي مستوى يمارسه

الأخصائي الاجتماعي. إن عدم المساواة البنيوي والقمع هما السياقان الذي يمارس فيهما الأخصائيون الاجتماعيون الَيات تمكين الحقوق.

مستويات ممارسة آليات تمكين الحقوق

كما ذكر سابقاً بأن العوائق تنشأ من عوامل بنيوية سلطوية سواء ترتبط بسياسات المؤسسة او الدولة. ولذلك فإن ممارسة الَيات تمكين الحقوق يمكن أن يساعد في التصدي للصعوبات البنائية في التخطيط للتدخلات المناسبة. وعليه تتطلب مهنة الخدمة الاجتماعية ممارسة وفق سياقات شخصية واجتماعية وثقافية وسياسية. فالممارسة التقليدية التي تفصل بين ممارسة الخدمة الاجتماعية "الكلي" و"الجزئي" لا تتفق ولا تخدم أهداف الَيات تمكين اصحاب الحقوق. فالخدمة الاجتماعية كما تبين في الورقة الحالية يجب أن تهتم دائمًا بالشؤون الشخصية والسياسية، وتعمل على المستويين الكلي والجزئي. فلا يمكن لأخصائي اجتماعي التعامل مع المستفيد سواء كان فردًا أو عائلة أو جماعة او مجتمع محلي او مؤسسة بمعزل عن السياق المجتمعي الأوسع، وسيحتاج إلى الانخراط في الممارسة التي تتجاوز نهج الاستشارة. فعمليتي التفكير النقدي وزيادة الوعي ضروريتان لممارسة الَيات تمكين الحقوق ويتضمن ذلك، على سبيل المثال ، إعلام المستفيد بحقوقه، والتوضيح له كيف أن الانساق القانونية والسياسية والاجتماعية لها تأثيرات كبيرة على ظروفه المعيشية والحياتية سواء داخل المؤسسة او خارجها، والتأكد من معاملة جميع المستفيد باحترام وكرامة ، وأن لديه أفضل الفرص للقيام بذلك.

ما وراء الَيات تمكين حقوق المستفيد:

تمكين المستفيدين هو نهج تحويلي في الخدمة الاجتماعية، لكنه لا يخلو من تحديات. قد يواجه الأخصائيون الاجتماعيون حواجز مؤسسية وموارد محدودة وديناميكيات قوة راسخة داخل المجتمع. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات للتغلب على التحديات:

1. بناء الثقة والنهج الذي يركز على المستفيد: إن إرساء أساس قوي من الثقة والاحترام أمر بالغ الأهمية للتمكين الفعال. يجب على الأخصائيين الاجتماعيين إعطاء الأولوية للإرادة الشخصية للمستفيد والتأكد من أن تدخلاتهم موجهه حقا نحو المستفيد.
2. بناء القدرات: يمكن لتزويد المستفيد بالمهارات الأساسية مثل التواصل وحل المشكلات ومحو الأمية المالية يمكن أن يعزز ثقتهم واعتمادهم على الذات، مما يعزز الشعور بالتمكين من الداخل الى الخارج.
3. بناء شراكة مع المؤسسات: يمكن للشراكة مع مؤسسات الدولة والمجتمعي توسيع دائرة الوصول إلى الموارد وتزويد المستفيدين بشبكة دعم أوسع.

خاتمة:

الَيات تمكين اصحاب الحقوق مبدأ وعملية يكتسب من خلالها المستفيد سواء فرد أو جماعة أو مجتمع محلي المعرفة والمهارات والموارد والثقة اللازمة للمطالبة

بتنفيذ الحقوق، واتخاذ قرارات وإجراءات لازمة لتحسين حياتهم ومجتمعاتهم. وفي سياق ممارسة الخدمة الاجتماعية، تتوافق آليات التمكين مع القيم الأساسية للمهنة منها المتمثلة في احترام الحقوق. فممارسة الأخصائيين الاجتماعيين نأمل أن تستند على نهج التمكين—لأنفسهم وللمستفيد من الخدمة على حد سواء—بهدف التوقف عن التعامل مع المستفيد كطرف سلبي والبدء كقوي فاعلة من خلال الجهود التضامنية لتغيير الظروف المعيشية القمعية والمناصرة من أجل إعادة تنظيم المؤسسات الاجتماعية بحيث تتماشى مع الممارسات الحديثة للمهنة التي تركز على تحليل الظروف المجتمعية والمؤسسية التي تنتهك بشكل أساسي حقوق المستفيد.

تمكين أصحاب الحقوق في ممارسة الخدمة الاجتماعية يتطلب الجمع الأفكار النظرية والاستراتيجيات العملية من خلال بناء المسارات وإزالة الحواجز البنيوية، يمكن للأخصائيين الاجتماعيين خلق عوامل تمكن أصحاب الحقوق.

للمضي قدما، من الضروري في هذه المرحلة، أن تقوم مهنة الخدمة الاجتماعية، والتي من المفترض ان تدافع عن الحقوق، بإجراء دراسات موجهة نحو التمكين، مما يتطلب من الأخصائي الاجتماعي الالتزام بشكل أساسي بعمليات ومبادئ آليات التمكين والاستفادة من المعرفة بالخطابات المتعددة التي تغذي مناقشات السياسة الاجتماعية المتعلقة بالحقوق ومن المهم أيضا للأخصائيين الاجتماعيين أن ينضموا إلى قضايا الحقوق كشركاء في عملية التغيير طويلة المدي، وأن يساهموا في تطوير مناقشة السياسة الاجتماعية في هذا المجال مما يمكنهم من تقديم مساهمة كبيرة في تمكين حقوق المستفيدين وحقوق كل افراد المجتمع الليبي.

المراجـــــع:

[1] قريرة، عبدالرزاق و بريون، انتصار. (2021). ترسيخ التمكين من منظور الخدمة الاجتماعية- المفهوم والنظرية والممارسة- قراءة منهجية. مجلة المدد. جامعة الزيتونة ترهونه. العدد 7 السنة الرابعة. 80-105

[2] Alvarez, A. R. (2001). Enhancing praxis through PRACSIS: A framework for developing critical consciousness and implications for strategy. *Journal of teaching in social work*, *21*(1-2), 195-220.

[3] Androff, D. (2016). *Practicing rights: human rights-based approaches to social work practice*. Routledge.

[4] Appleby, G., E. Colon, and J. Hamilton. (2001). *Diversity, oppression, and social functioning: person in-environment assessment and intervention*. Boston: Allyn and Bacon.

[5] Banks, S. (2021). *Ethics and values in social work*. (5th ed.) Bloomsbury Publishing.

[6] Barker, R. (2014) The social work dictionary (6th ed.). Washington, DC: NASW Press.

[7] Beckett, C. (2006). *Essential theory for social work practice*. London: Sage.

[8] Breton, M. (1994). Relating competence- promotion and

empowerment perspective. *Social work, 35*(2), 149-153.
[18] Healy, K. (2022). *Social work theories in context: creating frameworks for practice*. (3rd ed) Bloomsbury Academic, London, UK.
[19] Healy, L. M., & Thomas, R. L. (2020). *International social work: professional action in an interdependent world*. Oxford University Press.
[20] Ife, J. (2007). Cultural relativism and community activism. In Reichert, E. (Eds.), *Challenges in human rights: a social work perspective*. New York: Columbia University Press. 76- 96
[21] Ife, J. (2008). *Human rights and social work: towards rights-based practice*, (2nd ed). Cambridge University Press.
[22] Ife, J., Soldatic, K., and Briskman, L. (2022). *Human rights and social work: towards rights-based practice* (3rd ed.). Cambridge University Press.
[23] Ignatieff, M., Appiah, A., & Gutmann, A. (2001). *Human rights as politics and idolatry*. Princeton, N.J., Oxford: Princeton University Press.
[24] Jansson, S. (2019). *The reluctant welfare state: engaging history to advance social work practice in contemporary society* (9 ed). Cengage Learning, Australia.
empowerment. *Journal of Progressive Human Services, 5*(1), 27-44.
[9] Connolly, M. &Ward, T. (2008). *Morals, rights and practice in the human services: effective and fair decision-making in health, social care and criminal justice*. London: Jessica Kingsley Publishers.
[10] Cowger, C. D. (1994). Assessing client strengths: clinical assessment for client empowerment. *Social work, 39*(3), 262-268.
[11] Dalrymple, J., & Burke, B. (2006). *Anti-oppressive practice: social care and the law*. McGraw-Hill Education (UK).
[12] Dewees, M., & Roche, S. E. (2001). Teaching about human rights in social work. *Journal of Teaching in Social Work, 21*(1-2), 137-155.
[13] Dominelli, L. (2002). *Anti-oppressive social work theory and practice.* New York, NY: Palgrave MacMillan.
[14] Falck, H. (1988). *Social work: the membership perspective*. New York: Springer.
[15] Fook, J. (1993). *Radical social work: a theory of practice*. Sydney: Allen & Unwin.
[16] Freire, P. (1970). *Pedagogy of the oppressed*. New York: Herder and Herder.
[17] Gutierrez, M. (1990). Working with women of color: an

publication). New York, NY: Oxford University Press. تاريخ الدخول 2024-5-13
[33] Pinderhughes, E. (1989). *Understanding race, ethnicity, and power: The key to efficacy in clinical practice*. New York: Free Press
[34] Reamer, G. (2024). *Social work values and ethics* .(6 Ed). Columbia University Press, New York.
[35] Reichert, E. (2011). *Social work and human rights: a foundation for policy and practice*. (2nd ed.)Columbia University Press.
[36] Reichert, E. (2015). Move from social justice to human rights provides new perspective. *Professional Development: The International Journal of Continuing*, *4*(1).
[37] Rivest, P., & Moreau, N. (2015). Between emancipatory practice and disciplinary interventions: empowerment and contemporary social normativity. *British Journal of Social Work, 45*(6), 1855-1870.
[38] Robbins, P., Chatterjee, P., & Canda, R. (2012). *Contemporary human behavior theory: A critical perspective for social work*. MA: Allyn and Bacon, Pearson.
[39] Saleebey, D. (2013). Introduction: power in the people. In D. Saleebey (Ed.), *The strengths*
[25] Klasen, S. (2001). Social exclusion, children and education: Implications of a rights-based approach. *European Societies*, *3*(4): 413-445.
[26] Lee, J. A. (2001). *The empowerment approach to social work practice*. Columbia University Press.
[27] Lundy, C. (2011). *Social work, social justice & human rights: a structural approach to practice*: University of Toronto Press.
[28] Mapp, C. (2007). *Human rights and social justice in a global perspective: an introduction to international social work*: Oxford University Press, USA.
[29] Morris, J. (1997). *Community care: working in partnership with service users*. Birmingham: Venture Press.
[30] Nelson, D., Price, E., & Zubrzycki, J. (2014). Integrating human rights and trauma frameworks in social work with people from refugee backgrounds. *Australian Social Work, 67*(4), 567-581.
[31] Parrott, L. (2009) Constructive marginality: Conflicts and dilemmas in cultural competence and anti-oppressive practice. *Social Work Education*, 28, 6, 617-630,
[32] Parsons, J., & East, J. (2013). Empowerment practice. In C. Franklin (Ed.), *Encyclopedia of social work* (20th ed., online

imposition or empowerment to the people? *International Social Work*, 48(5), 667–672.
[43] Solomon, B. (1976). *Black empowerment: social work in oppressed communities*. New York: Columbia University Press.
[44] Thompson, N. (2002). Social movements, social justice and social work. *British Journal of Social Work, 32*(6), 711-722.
perspective in social work practice. (6th ed) 1–22. Pearson.
[40] Shulman, F. (1999). *Skills of helping individuals and groups*. (4th ed.) Itasca, Ill.: Peacock.
[41] Simon, B. (1994). *The empowerment tradition in american social work*. New York: Columbia University Press.
[42] Skegg, A. (2005). Human rights and social work: a western